كلية الحقوق
قسم القانون الدولي الخاص

الاختصاص القانوني والقضائي بعقود الوساطة التجارية الدولية

رسالة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه في الحقوق
مقدمة من الباحث

عبد الجليل السعيد عبد الجليل علي

لجنة المناقشة والحكم على الرسالة:

الأستاذ الدكتور/ أحمد قسمت الجداوي (**رئيساً**)
أستاذ ورئيس قسم القانون الدولي الخاص كلية الحقوق – جامعة عين شمس.

الأستاذ الدكتور/ أبو العلا علي أبو العلا النمر (**مشرفاً وعضواً**)
أستاذ القانون الدولي الخاص ووكيل كلية الحقوق – جامعة عين شمس سابقاً.

الأستاذ الدكتور/ عبد المنعم زمزم (**عضواً**)
أستاذ القانون الدولي الخاص ووكيل كلية الحقوق – جامعة القاهرة.

الأستاذ الدكتور/ حسام رضا السيد (**مشرفاً وعضواً**)
أستاذ القانون التجاري والبحري المساعد كلية الحقوق – جامعة عين شمس.

١٤٣٨هـ-٢٠١٧م

كلية الحقوق
قسم القانون
الدولي الخاص

صفحة العنوان

اسم الباحث: عبد الجليل السعيد عبد الجليل علي

اسم الرسالة: الاختصاص القانوني والقضائي بعقود الوساطة التجارية الدولية

الدرجة العلمية: الدكتوراه.

القسم التابع له: قسم القانون الدولي الخاص

الكلية: الحقوق.

الجامعة: جامعة عين شمس.

سنة التخرج: ٢٠١١م

سنة المنح: ١٤٣٨هـ - ٢٠١٧ م

كلية الحقوق
قسم القانون الدولي الخاص

رسالة دكتوراه

أسم الباحث: عبد الجليل السعيد عبد الجليل علي

أسم الرسالة: الاختصاص القانوني والقضائي بعقود الوساطة التجارية الدولية

أسم الدرجة: الدكتوراه

لجنة المناقشة والحكم على الرسالة:

الأستاذ الدكتور/ أحمد قسمت الجداوي (**رئيساً**)

أستاذ ورئيس قسم القانون الدولي الخاص كلية الحقوق – جامعة عين شمس.

الأستاذ الدكتور/ أبو العلا علي أبو العلا النمر (**مشرفاً وعضواً**)

أستاذ القانون الدولي الخاص ووكيل كلية الحقوق – جامعة عين شمس سابقاً.

الأستاذ الدكتور/ عبد المنعم زمزم (**عضواً**)

أستاذ القانون الدولي الخاص ووكيل كلية الحقوق – جامعة القاهرة.

الأستاذ الدكتور/ حسام رضا السيد (**مشرفاً وعضواً**)

أستاذ القانون التجاري والبحري المساعد كلية الحقوق – جامعة عين شمس.

الدراسات العليا

أُجيزت الرسالة: بتاريخ / / ختم الإجازة:

موافقة مجلس الكلية موافقة مجلس الجامعة

﴿ قَالَ يَٰقَوۡمِ أَرَءَيۡتُمۡ إِن كُنتُ عَلَىٰ بَيِّنَةٖ مِّن رَّبِّي وَرَزَقَنِي مِنۡهُ رِزۡقٗا حَسَنٗاۚ وَمَآ أُرِيدُ أَنۡ أُخَالِفَكُمۡ إِلَىٰ مَآ أَنۡهَىٰكُمۡ عَنۡهُۚ إِنۡ أُرِيدُ إِلَّا ٱلۡإِصۡلَٰحَ مَا ٱسۡتَطَعۡتُۚ وَمَا تَوۡفِيقِيٓ إِلَّا بِٱللَّهِۚ عَلَيۡهِ تَوَكَّلۡتُ وَإِلَيۡهِ أُنِيبُ ٨٨ ﴾

صدق الله العظيم

[هود: ٨٨]

إهداء

إلى من وهبتني الحياة وأعطتني العطاء الجميل، التي ضحت بعمرها من أجلنا، ولم تبخل علينا بكثير أو قليل ... النور الذي أضاء حياتي كلها فكانت كمشكاة في ظُلمات الليل الطويل. أمي

وإلى من علمني أنه ليس على الرجال مستحيل – الذي ضحى بأعز ما يملك كي يراني في هذا الموقف الجليل أبي

أسأل الله أن يجزيهما عني خير الجزاء.

إلى إخوتي وأخواتي ميراثي الثمين – عدتي وعتادي على مر السنين.

إلى رفيقة دربي وشريكة حياتي – زوجتي.

إلى زينة الدنيا وبهجتها – ابنتي **ريم**.

إلى أساتذتي الأجلاء

إلى كل السادة الباحثين من رجال القانون والزملاء ... أهدي هذا العمل المتواضع والذي أرجو الله سبحانه وتعالى أن يجعله في ميزان حسناتي وأن ينفع به.

شكر وعرفان

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات، فله الحمد كما ينبغي لجلال وجهه وعظيم سلطانه. وعملاً بقول رسوله صلى الله عليه وسلم "لا يشكر الله من لا يشكر الناس".

اعترافًا مني وعرفانًا بفضل الله عليّ بأن وفقني إلى إتمام هذا العمل الذي أرجو أن يكون خالصًا لوجه صوابًا، وإقرارًا – بعد فضل الله سبحانه وتعالي – بفضل أساتذتي الأجلاء.

أتقدم بأسمى آيات الشكر والعرفان إلى العالم الجليل صاحب القدم الراسخة في العلم وفي مجال الدراسات القانونية أستاذنا الأستاذ الدكتور/ **أحمد قسمت الجداوي** أستاذ ورئيس قسم القانون الدولي الخاص بكلية الحقوق – جامعة عين شمس على قبوله الاشتراك في لجنة المناقشة والحكم على هذه الرسالة، رغم أعبائه الجِسام ووقته الثمين، فله عظيم الشكر والامتنان على ما أولاني به من رعاية وفضل، حيث لم يضن عليّ بقليل أو كثير. فطالما أرهقته بالأسئلة والاستفسارات القانونية ... فكان ولا زال نعم المُعلِم والأب. فجزاه الله عني خير الجزاء وأسأل الله جل وعلا أن يُلبِسهُ ثياب الصحة والعافية.

والشكر موصول إلى معالي الأستاذ الدكتور/ **أبو العلا علي أبو العلا النمر** أستاذ القانون الدولي الخاص ووكيل كلية الحقوق – جامعة عين شمس سابقًا، صاحب الباع الطويل في مجال علم القانون الدولي الخاص على قبوله الإشراف والاشتراك في مناقشة هذه الرسالة، فكان لي أبًا عطوفًا وأستاذًا جليلاً – حفظه الله – حيث منحني كثيرًا من وقته الثمين ونصائحه الغالية وعلمه الغزير وملاحظاته الدقيقة وتوجيهاته القيمة، فله مني جزيل الشكر وعظيم الامتنان وأسأل الله عز وجل أن يجزيه عني خير الجزاء وأن يمده بوافر الصحة والعافية.

كما أتقدم بأسمى آيات الشكر والعرفان إلى الأستاذ الدكتور/ **عبد المنعم زمزم** أستاذ القانون الدولي الخاص ووكيل كلية الحقوق – جامعة القاهرة، لتفضل سيادته علينا وقبوله الاشتراك في لجنة المناقشة والحكم على هذه الرسالة رغم أعبائه الجسيمة ومسئولياته العظيمة. فكثيرًا ما سمعنا عنه حتى اشتقنا لرؤيته، والتي شرفنا بها اليوم. فله جزيل الشكر وعظيم الامتنان.

كما أتقدم بأسمى آيات الشكر والعرفان إلى الأستاذ الدكتور/ **حسام رضا السيد**، أستاذ القانون التجاري والبحري المساعد، بكلية الحقوق – جامعة عين شمس على قبوله الإشراف والاشتراك في لجنة المناقشة والحكم على هذه الرسالة، رغم أعبائه الجسيمة ومسئولياته الجمة، حيث أني أثقلتُ عليه كثيرًا باستفساراتي وأسئلتي، فكان رحب الصدر، وكان ولا زال نِعمَ الأستاذ. فجزاه الله عني خير الجزاء.

والشكر موصول إلى جميع أعضاء هيئة التدريس بالكلية حيث كانوا ولا زالوا نبراسًا نهتدي به في سماء العلم والقانون، أدام الله عافيته وستره على جميع أساتذتنا وجزاهم الله عني خيرًا.

ملحوظة هامة:

وقبيل تصفح موضوع البحث؛ عزيزي القارئ اعلم جيدًا أنه ما كان من توفيق فمن الله، وما كان من خطأ أو نسيان فمصدره كاتبه، حيث أن الكمال لله وحده.

"حيث أنني رأيت أنه لا يكتب أحد كتابًا في يومه إلا قال في غده لو غير هذا لكان أحسن ولو زيد هذا لكان يُستحسن ولو قدم هذا لكان أفضل ولو ترك هذا لكان أجمل وهذا أعظم العبر وهو دليل على استيلاء النقص على جملة البشر"[1].

القاضي الفاضل عبد الرحيم البيساني.

---

(١) أنظر شرح الإحياء للزبيدي (١/٣) والإعلام بأعلام بيت الله الحرام لقطب الدين محمد بن أحمد النهرواني الحنفي، نقلاً عن (إعلام العابد في حكم تكرار الجماعة في المسجد الواحد)، صـ ٧ – دار المنار – الخرج، ط ٢.
حيث أن هذا القول المشهور نُسِب خطأ إلى العماد الأصفهاني. في حين أن صاحب هذه المقولة هو القاضي عبد الرحيم البيساني وهو يعتذر إلى العماد الأصفهاني عن كلام استدركه عليه.
وهو القاضي الفاضل – أبو علي – عبد الرحيم بن علي بن الحسن – البيساني الأصل – العسقلاني المولد – المصري الدار – صاحب ديوان الإنشاء الصلاحي – كاتب ووزير صلاح الدين الأيوبي.

المقدمة

الحمد لله وحده والصلاة والسلام على من لا نبي بعده.

لا ريب أن الوكالات التجارية قد أمست الأداة المُثلى التي يستعين بها التاجر لمباشرة نشاطه التجاري العابر للحدود على الوجه الأكمل. نظرًا لما تتمتع به الوكالة التجارية من مزايا لا تخفى على القاصي والداني[1].

ولعله من نافلة القول – كذلك – أن صور الوكالة تنحصر في وكالة العقود والوكالة بالعمولة. حيث تعتبر هاتين الصورتين هما الأبرز من بين عقود الوساطة التجارية. وإن كانت هذه الأخيرة تشتمل بالإضافة إليهما على صورًا أخرى.

حيث أنه بالإضافة إلى وكلاء العقود والوكلاء بالعمولة – وهؤلاء وسطاء مستقلون – توجد طائفة أخرى تتمتع بالاستقلال في مواجهة التاجر المتعاقدون معه وهم السماسرة.

حيث يعد عقد السمسرة من العقود التجارية التي لا غني عنها سواء في البيوع المدنية أو التجارية. وتعد هذه الصور هي الأهم في عقود الوساطة التجارية والتي انصب عليها جل اهتمام الفقهاء.

بالإضافة إلى الفئات الثلاث المشار إليها توجد طوائف أخرى من الوسطاء التجاريين، ولكن لا تتمتع بالاستقلال في مواجهة التاجر الذي يعملون لحسابه بل تربطها بهذا الأخير علاقة تبعية، وهؤلاء عمال موظفي التاجر الذي يؤدون أعمالهم باسم ولحساب التاجر ويعُدّ أبرز طوائف الوسطاء التابعون (**الممثل التجاري**).

حيث يعتبر الأخير أحد معاوني التاجر في مباشرة نشاطه التجاري، وقد يعمل في محل التاجر وقد يعمل متجولاً.

---

(١) راجع د/ سميحة القليوبي: شرح العقود التجارية، صـ ٢٦ وما بعدها، دار النهضة العربية، الطبعة الثانية، ١٩٩٢، لمعرفة العديد من مزايا الوكالات التجارية.